

**القضية الوطنية  
في زمن الإضطراب الإقليمي ..**



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

«ملف»

# القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي . .

فهد سليمان

نائب الأمين العام للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين

سلسلة «كراسات ملف»

العدد الثاني عشر - أيار (مايو) ٢٠١٧



## المحتويات

- أين موقع قضيتنا في زمن الإضطراب العربي والإقليمي؟ .. ٧
- السياسة الرسمية الفلسطينية ..... ١٧
- في قضايا الإنقسام وإستعادة الوحدة الداخلية ..... ٢١
- مبادرات سياسية لم تثمر وأهمية الوحدة في الميدان ..... ٢٧
- منظمة التحرير وصون وحدتها ..... ٣١
- أمام مفترق طرق ..... ٣٩



(١)

## أين موقع قضيتنا في زمن الاضطراب العربي والإقليمي؟

■ يمر الوضع العربي والإقليمي في مرحلة من الاضطراب السياسي والأمني والإقتصادي والإجتماعي الشامل، بكل ما تحمله هذه المرحلة من تداعيات مختلفة سيكون لها تأثيراتها على مجمل خارطة الجيوسياسية في المنطقة، وعلى ملفات الصراع المختلفة فيها، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على موقع هذه القضية في الحالة الإقليمية السائدة، لإعادة رسم الصورة، وتقويتها من شوائب الغموض، واستعادة زمام الأمور، لصالح سياسات وطنية، تصون مصالح الشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية والقومية المشروعة، وتتعامل مع الوقائع اليومية، العربية والإقليمية، بإرادة سياسية متماسكة، وبرؤية إستراتيجية واضحة.

### ١- إستهداف الدولة الوطنية ومن خلالها الجغرافيا السياسية للمنطقة

■ أولى علامات هذا الاضطراب أن الدولة الوطنية العربية باتت مستهدفة في كيانيتها، وأن الجغرافيا السياسية للمنطقة باتت مهددة، بل ومرشحة لتغييرات، ترسم حدودها ومضامينها في أكثر من عاصمة خارجية، الأمر الذي يعيدنا بالذاكرة إلى نهايات الحرب العالمية الأولى، في زمن إنهيار الإمبراطورية العثمانية، وتكالب العواصم الأوروبية الإستعمارية على تقسيم التركة، وتحويلها إلى مناطق نفوذ خاصة بكل منها، تحت مسمى أريد له أن يكون حضارياً هو «الانتداب» بالإنطباع الذي يشيعه كمقدمة

لـ «حق تقرير المصير» لشعوب المنطقة. وقد رسمت خرائط هذا التقسيم تفاهات بريطانية - فرنسية (١٩١٦)، بانت تعرف باتفاقية «ساكس - بيكو»، التي شملت لاحقاً «وعد بلفور» عند المصادقة عليها في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠).

منطقتنا تعيش أجواء مشابهة لتلك التي سادت عشية إنهاء الحرب العالمية الأولى، تتمثل في تلك الهجمة التي تتعرض لها الدولة الوطنية العربية، في مشاريع تفكيك الكيانات الوطنية، كما هو الحال في سوريا والعراق وليبيا واليمن باستهداف جيشها الوطني، ومؤسساتها، لا بل بنيانها الإجماعي، وإغراقها في حروب محلية، تستنزف طاقاتها البشرية والإقتصادية، وتفتح على احتمالات عدة، قد تقود إلى إعادة تقسيم بعض هذه الدول، أو إلى إعادة صياغة الأسس الإجتماعية التي تقوم عليها، باعتماد مفاهيم ومعايير مذهبية أو جهوية أو إثنية، على حساب معايير المواطنة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد، ما يعمق أزماتها السياسية ويؤسس لحروب مديدة، داخلية، أهلية، تبقي الوضع العربي بصورة عامة في حالة إنشغال عن همومه القومية، وفي حالة من القصور السياسي، وبما يقود - تالياً - إلى إنهيار في النظام العربي الرسمي، لصالح تشكيلات أخرى أقل حصانة ومنعة، تبقى أبوابها مشرعة لكل أشكال التدخل الخارجي، على حساب إستقلال الدول وتقدمها والسيادة الوطنية لشعوبها.

■ ومما لا شك فيه، أنه ما كان ممكناً الوصول إلى هذا الواقع بمشهده المعقد، لولا ضعف بنيان الدولة الوطنية العربية، وفشل النخب السياسية الحاكمة في إمتلاك مشروع بناء دولة المواطنة، والمساواة في المواطنة، دولة الدستور والقانون، دولة الحرية والعدالة الإجتماعية، والذهاب بدلاً من ذلك بعيداً في الفساد السياسي والمالي والإداري، وتغليب المذهبية والطائفية



والجهوية على مبادئ المواطنة والعقد الإجتماعي والتعددية السياسية، وإعتماد سياسات إقتصادية لا تؤسس لإقتصاد وطني يأخذ في الإعتبار مصالح أوسع القطاعات الإجتماعية، بل تقود إلى حرمان الأخيرة من حقوقها السياسية والإجتماعية، وتغييب الديمقراطية بقوانين إنتخابية ذات طبيعة إقصائية تخل بقواعد التمثيل المنصف.

غير أن الدعوة للإصلاح الديمقراطي والإجتماعي شيء، وتدمير الدولة الوطنية شيء آخر، فالأول هو دعوة لتطوير بنية الدولة وتحسين المجتمع، أما الثاني فهو تدمير للكيان وتفتيت للمجتمع، وتمزيق للمنطقة؛ لذلك ومن موقع التمييز بين هذا وذاك (بين الإصلاح ومشاريع التدمير) نحتاج إلى الإصلاح الديمقراطي والإجتماعي، وندعو لصون الدولة الوطنية، أي صون وحدتها ووحدة جيوشها ومؤسساتها وشعوبها وسيادتها على أرضها وحدودها، ووقف الحروب فيها وعليها، لصالح عملية سياسية إجتماعية، تقوم على أسس ديمقراطية متكاملة، تضمن مستقبل شعوب المنطقة وإزدهارها وحفظها لثرواتها، ضد سياسات النهب الخارجي والداخلي، وتصون إستقلالها وسيادتها ضد سياسات القمع الداخلية والتدخلات الخارجية.

## ٢- تحالف التوحش

■ ما يعمق خطورة ما تعيشه منطقتنا العربية من حالة إضطراب سياسي وإجتماعي وأمني، ما أسفرت عنه الإنتخابات الأميركية الأخيرة عن ولادة إدارة ذات نزوع عدواني وجدت في حكومة أقصى اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو حليفا جاهزا للإنخراط معها في ما يمكن أن نسميه بـ

«تحالف التوحش». فالسياسة الأميركية الجديدة<sup>(١)</sup>، بعد أن أزاحت عنها ستار الغموض، بدا واضحاً أنها تتسم بسمات ثلاث:

• الأولى أنها سياسة تدخلية، بشكل سافر في شؤون المنطقة، التي تعتبرها منطقة نفوذ لها، وتحاول أن تقدم إستراتيجية بديلة لاستراتيجية الرئيس السابق أوباما؛ ويتمثل ذلك بزيادة قواتها، إن في سوريا، في إطار التدخل الفظ في الشأن السوري الداخلي، أو في العراق، تحت ذريعة محاربة «تنظيم الدولة الإسلامية»، أو في اليمن بدعوى مطاردة عناصر القاعدة. إننا نرى في مثل هذه السياسة ما يؤسس لأشكال أخرى من التدخل، كفرض شروطها على بعض العواصم العربية، ما يعيدنا بالذاكرة إلى السياسات التدخلية لإدارة بوش الابن والتي جرّت على منطقتنا ويلات وكوارث مازلنا نعاني تداعياتها.

وفي السياق نفسه تندرج جهود واشنطن لتحجيم دور روسيا الإتحادية

---

(١) تعتمد السياسة الأميركية الجديدة إلى حدود بعيدة - حالياً على الأقل - على الخطوط الرئيسية الواردة في تقرير من إعداد دينيس روس وديفيد ماكوفسكي بعنوان «نحو صيغة جديدة لمعالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني» (المصدر: معهد واشنطن، تاريخ ٢/٣/٢٠١٧). ومن بين أهم النقاط الواردة فيه:

- تغيير مقاربة إدارة أوباما للإستيطان، عبر قبول إستمرار البناء في المستوطنات القائمة والأحياء اليهودية في القدس الشرقية، لكن مع طلب وقف بناء إسرائيل للمستوطنات.
- ترحيل ما سمي بحل الدولتين إلى وقت لاحق.
- إستخدام حق الفيتو ضد أي قرار لمجلس الأمن الدولي تعارضه إسرائيل.
- التأكيد لإسرائيل أن الولايات المتحدة سوف تقاوم كافة الضغوط على إسرائيل لإتخاذ أي خطوات إضافية إلى أن يقدم الفلسطينيون والعرب إستجابات ملموسة.
- وقف السلطة حملتها ضد التطبيع مع إسرائيل ووقف المخصصات عن الأسرى وعائلات شهداء المقاومة ضد الإحتلال.
- دفع الدول العربية لإتخاذ خطوات نحو إسرائيل لبدء حوار علني حول التحديات الأمنية في المنطقة تحت عنوان «مبادرة السلام العربية» (٢٠٠٢). الخ..

المتعاضم (من خلال البوابة السورية) في الإقليم، والسعي لتقليص رقعة التقاطع الإستراتيجي الروسي - الإيراني، وبالتوازي مع هذا محاولة وضع حد للنفوذ الإيراني في المنطقة من خلال تشجيع بعض البلدان العربية - التي على الأرجح لا تحتاج إلى تحفيز - على فتح بوابة التطبيع والتعاون الأمني والإقتصادي مع إسرائيل.

• **السمة الثانية أنها سياسة عدوانية،** بدأت منذ اللحظات الأولى لدخول ترامب البيت الأبيض بدق طبول الحرب ضد كوريا الشمالية وضد الجمهورية الإسلامية في إيران، عبر فرض المزيد من العقوبات الإقتصادية على الأخيرة، والتحريض ضد الإتفاقية النووية، في تناغم مكشوف مع السياسة العدوانية لحكومة نتياهو، والتهديد بإلغاء الإتفاقية، في عودة إلى السياسات التوتيرية الأميركية - الإسرائيلية، والتي من شأنها أن تدخل المنطقة في دهاليز خطيرة، وأن تضعها على حافة حرب لا يستفيد منها سوى إسرائيل والمجمع الصناعي - الحربي الأميركي. وفي هذا الإطار نلاحظ الدعوة المبكرة للرئيس الأميركي لاقنتاع مناطق كاملة من التراب السوري بمسمى «المناطق الآمنة» وبالحماية العسكرية الأميركية وغيرها من الدول، ما شجع تركيا على المطالبة بإحياء نفس المخطط باعتبارها الأصل في الدعوة إليه، الذي سرعان ما تلقفته إسرائيل من أجل المطالبة بما يماثلها، إنما بصيغة أقرب إلى صيغة محمية «الشريط الحدودي» التي شهدها لبنان على إمتداد أكثر من عقدين قبل التحرير.

• **أما السمة الثالثة، فهي أنها سياسة أكثر تحيزاً لإسرائيل من أي من الإدارتين السابقتين (بوش الابن وأوباما).** لقد تبدى ذلك في عديد المحطات، كالإعلان عن مشروع نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، بكل ما تعنيه هذه الخطوة من إقرار بشرعية إحتلال إسرائيل للمدينة

وشرعية ضمها عاصمة لها، وبكل ما يمكن أن تحدّثه هذه الخطوات من تداعيات على المستوى الدولي، كممارسة الضغوط على بعض العواصم لتتخذ خطوة مماثلة. كما يتمثل الإنحياز الأميركي الفاقع لإسرائيل في تأييد واشنطن للإستيطان الصهيوني في القدس وأنحاء الضفة الفلسطينية، وإدانتها لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٣٤، والدعوة في السياق إلى «صفقة سلام» إقليمية، تقوم على تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية وإنهاء حالة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتهميش الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولعل الشروط/المطالب التسعة التي قدمها المبعوث الخاص لترامب جيسون غرينبلات إلى السلطة الفلسطينية أثناء جولته في المنطقة (٣/١٤)<sup>(١)</sup>، لاستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر إقليمي، تشكل مثلاً ساطعاً لطبيعة السياسة الأميركية المناهزة للجانب الاسرائيلي.

■ أما السياسة الإسرائيلية، في إطار «تحالف التوحش» مع الإدارة الأميركية الجديدة، فقد شهدت نقلات جديدة نحو المزيد من التطرف، وتعرض الحقوق الوطنية والقومية الفلسطينية للمزيد من مخاطر التهميش والتبديد؛

• فهي سياسة لم تعد تكفي بالتوسع الإستيطاني، بل تسعى إلى الضم

---

(١) هذه الشروط/المطالب تدور حول ما يلي: عودة الفلسطينيين إلى المفاوضات مع مشاركة لعدد من الدول العربية، دون شروط مسبقة، حيث لن يكون هناك تجريد للإستيطان بإستثناء عدم إقامة مستوطنات جديدة؛ وبالمقابل فإن واشنطن لن تكفي ببيانات عامة تصدر عن السلطة الفلسطينية بإدانة أعمال المقاومة، بل على السلطة أن تعتمد أسلوب يؤدي إلى إنهائها؛ كما على السلطة أن توقف التحريض عبر وسائل الإعلام، وأن تجري تغييرات حقيقية في النظام التعليمي، كما وتغيير تسميات الشوارع التي تحمل أسماء الشهداء؛ هذا فضلاً عن التوقف عن تحويل أموال إلى قطاع غزة لقطع شريان المساهمة في تمويل موازونات حماس، ووقف دفع الرواتب لأسر الشهداء والأسرى (!!).

التدريجي للمستوطنات وغيرها من المناطق المستهدفة. أما الجدل حول هذا الموضوع بين مختلف الأحزاب والكتل في الكنيست، فإنه لا يطول المبدأ، بل مدى الضم وتوقيته. وقد جاء قانون «تبييض المستوطنات» الذي أقره الكنيست، ليوفر لحكومة نتنياهو الذرائع «القانونية» تمهيداً لضم المستوطنات بشكل رسمي، عبر ما يسمى بـ «تطبيق القانون الإسرائيلي» عليها.

إفي إطار ما سبق يندرج الضغط من أجل التسليم الفلسطيني بأن «الحدود الآمنة» شرقاً لدولة إسرائيل، تمتد على حدود المملكة الأردنية الهاشمية، ما يعني ضم أراضي واسعة لإسرائيل في المنطقة المسماة ج (٦٢٪ من مساحة الضفة المحتلة). كذلك تبني حكومة نتياهو مشروعاً إستراتيجياً لشق المزيد من الطرق الالتفافية وبناء الجسور، وحفر الأنفاق، ومد خطوط السكة الحديدية في أنحاء الضفة، للربط المحكم بين «القدس الموحدة» والكتل الإستيطانية، و«الداخل الإسرائيلي»، ما يؤدي إلى المزيد من تفقيت مناطق السلطة، وتحويلها إلى معازل سكانية، على هامش الإقتصاد الإسرائيلي، وخاضعة لهيمنتها الأمنية، الأمر الذي يعني قطع الطريق على أي حل وطني فلسطيني، وإغلاق أفق التطور والتنمية الإقتصادية والإنسانية والسياسية أمام الفلسطينيين، وتعرضهم لمزيد من الإقصاء والتهميش في دورة الإنتاج المادي والتبادل الإجتماعي، أي - باختصار - تفويض مرتكزات حياتهم الطبيعية].

• كما هي سياسة إنتقلت إلى المزيد من التصعيد لتعطيل العملية السياسية، حتى في إطار إتفاقيات أوسلو بسقفا الهابط أصلاً، وفرض وقائع جديدة بمطالب سياسية تعجيزية. من بين خطوات التصعيد هذه إشتراط نتياهو على السلطة الفلسطينية لإستئناف المفاوضات، إعترافها

بإسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي»، بكل ما يعنيه هذا من تداعيات سياسية لاحقة، ليس أقلها ما يهدد الحقوق السياسية والمدنية لشعبنا في مناطق الـ ٤٨ الذين يناضلون من أجل الاعتراف بهم كأقلية قومية على قاعدة المساواة القومية ومن أجل الحقوق المدنية في إطار المساواة الحقيقية في المواطنة؛ وما يهدد أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الديار والممتلكات الذي يكفله القرار ١٩٤.

[إن الحكومة الإسرائيلية تبرر مطالبتها م.ت.ف بصيغة إقرار بها لم تطلبها من الدولتين (مصر والأردن) اللتين عقدت معهما معاهدة سلام (١٩٧٩ و ١٩٩٤)، لاعتبار أن الصراع معهما كان صراعاً بين دول كان بالإمكان تسويته من خلال تبادل الأراضي والإقرار بالحدود الدولية (!) (١). وبالمقابل فإن الصراع مع الفلسطينيين هو صراع على الهوية القومية (والمقصود هنا أن هويتهم القومية مستهدفة من الحركة الفلسطينية)، حيث ليس كافياً أن تعترف م.ت.ف بحق إسرائيل في الوجود (كما حصل في ١٩٩٣/٩/٩ تمهيداً للتوقيع على إتفاق إعلان المبادئ - أوسلو - في ١٩٩٣/٩/١٣)، بل بحقها في الوجود كدولة قومية للشعب اليهودي على كامل التراب الوطني الفلسطيني، أي دولة يهودية لمواطنيها اليهود المقيمين فضلاً عن اليهود غير الإسرائيليين في أرجاء العالم. باختصار ما بات مطلوباً من الفلسطينيين هو شطب الذات والتخلي عن الأرض وتزوير التاريخ، أي «العلاقة التي لا انفصام فيها بين الشعب (الفلسطيني)

---

(١) طبعاً نحن لسنا من أصحاب هذا الرأي، فتسوية الصراع مع مصر لم تقم على أساس تبادل الأراضي، حيث إستعادت مصر كامل أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧، بما فيها طابا (٢كم) التي إستغرق التفاوض حولها سنوات. كما أن هذا الصراع مع إسرائيل ببعده العربي لم يكن بالأصل على الحدود، بل كانت في بؤرته حقوق الشعب الفلسطيني، وبالذات حقه في العودة إلى دياره.

والأرض والتاريخ» كما ينص على ذلك إعلان الإستقلال].

• وهي سياسة باتت تدور حالياً حول الدعوة لمفاوضات في إطار إقليمي عربي، بديلاً للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية العنيفة والهابطة أصلاً، والتي لم تعد بصفقتها الثنائية ذات صلة وموضع إهتمام إسرائيلي، ما يقود إلى تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، وتهميش المشروع والحقوق الوطنية والقومية الفلسطينية، وإعادة صياغة النظام الاقليمي العربي، لصالح نظام شرق أوسطي بديل، تكون إسرائيل تحت مظلة واشنطن، هي محوره الأمني والاقتصادي ■





(٢)

## السياسة الرسمية الفلسطينية

■ مقابل هذا المشهد الأميركي - الإسرائيلي بتداعياته الواسعة على المشروع الوطني الفلسطيني، لا بد من وقفة صريحة إزاء السياسة التي تتبعها القيادة الرسمية الفلسطينية ليس وحسب في إمتداد ما سبق، إنما بالتخصيص منذ أن توقفت العملية التفاوضية في نيسان (أبريل) ٢٠١٤ وحتى الآن. ويمكن لنا أن نصف هذه السياسة بأنها تتسم هي الأخرى بثلاث سمات رئيسية:

• **السمة الأولى أنها سياسة إنتظارية**، تترقب على الدوام المبادرات الأميركية لاستئناف العملية السياسية، وتحجم بالمقابل عن رسم سياسات خاصة بها، خارج إطار المبادرات والتوصيفات الأميركية للعملية السياسية. وحتى مع توقف العملية السياسية تبقى القيادة الرسمية الفلسطينية في حالة ترقب وإنتظار لاستئناف جولة جديدة من المفاوضات، في الوقت الذي تتسارع فيه خطوات الجانب الإسرائيلي، لفرض الأمر الواقع ميدانياً، عبر عمليات التوسع والضم الإستيطاني، وإطلاق المبادرات والمشاريع السياسية التي تخدم أهدافه.

• وهي في الوقت نفسه، سياسة أحادية، تعتمد المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي بالرعاية الأميركية، خياراً سياسياً وحيداً لها، وحتى المكاسب الدبلوماسية التي تحققت وطنياً، كقبول فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، أو كصدور قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ المناهض للإستيطان،

أو ما كان قد صدر عن مجلس حقوق الإنسان من تقارير، وعن محكمة لاهاي الدولية بشأن «الجدار»؛ حتى هذا كله، بقي خارج التثمير السياسي في المواجهة الدبلوماسية مع الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك تعطيل قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة [وقف التنسيق الأمني، الشروع بخطوات عملية لمقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي، إستئناف المقاومة الشعبية وتطويرها، تدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية]، والإحجام عن إحالة الشكاوى إلى محكمة الجنايات الدولية بشأن جرائم الحرب الإسرائيلية. إن مثل هذه السياسة تحرص دوماً على عدم خرق سقف السياسة الأميركية بشأن التسوية، والإلتزام بالحدود التي تعتقد أنها ضرورية لتبقى في إطار المعادلة الأميركية أو رؤية واشنطن للتسوية في المنطقة.

• **سمة ثالثة تعمقت مؤخراً في سياسات السلطة التي باتت أكثر توجساً من الحركة الشعبية** (وهذا ما ينطبق أيضاً على السلطة في غزة)، ومن تحركات الشارع حتى في المطالب الإجتماعية الحياتية، كما هي متوجسة من الإلتزام بتبعات صون الوحدة الوطنية وصون الإئتلاف الوطني. وعلى خلفية هذه السياسة بدأت تتزاح أكثر فأكثر نحو العداء للحركات الشعبية، كما هو حالها مع تحركات المعلمين، والموظفين العموميين وغيرهم، ولعل القمع الوحشي الذي جوبهت به تحركات المحامين مؤخراً، والتظاهرة الشعبية إحتجاجاً على محاكمة الشهيد باسل الأعرج (!) ورفاقه، شكل بداية لظاهرة شديدة الخطورة تبين إلى أي حد باتت السلطة، تلجأ إلى القمع الأمني للجم تحركات الشارع الفلسطيني، إن في إحياء المناسبات الوطنية [ كما وقع مع تظاهرة للجهة الديمقراطية في عيد تأسيسها الـ ٤٧ ] أو في الإحتجاج على السياسات العدوانية للإحتلال الإسرائيلي. ولا شك في أن هذا الإنزياح يعكس في طياته إحساساً من أركان السلطة بمدى الهوة الواسعة التي

تفصل بين سياستها العقيمة في الشأن الوطني العام، وبين مشاعر الناس وتطلعاتهم الوطنية الأصلية.

فضلاً عن ذلك، فإن السلطة في الوقت نفسه متوجسة من تبعات المشاركة السياسية في إطار المؤسسات والعلاقات الوطنية، منها على سبيل المثال إصرارها على إضعاف مؤسسات المنظمة وفي مقدمها دور اللجنة التنفيذية، وشلّ بعضها الآخر، كالمجلس المركزي وتعطيل إجتماعاته، وعندما يلتئم تعطيل قراراته المعبرة عن الإجماع الوطني، وتقدها بالقرارات والسياسات، بما في ذلك اللجوء إلى القرارات التعسفية والكيدية والموترة للعلاقات الوطنية، كما فعلت حين جمدت، بقرار تعسفي، حقوق الجبهتين الديمقراطية والشعبية في الصندوق القومي الفلسطيني، متوهمة أنها بذلك تضعف من قدراتها على التمسك بسياساتها الوطنية، والمعارضة للسياسات الرسمية.

■ يمكن لنا، كخلاصة لوصف حالة السياسة الرسمية الفلسطينية إزاء التطورات الإقليمية والإسرائيلية والداخلية والعلاقات الوطنية، أنها تعاني من قصور في التفكير، ومن عجز في التدبير، ومن ضعف في الإرادة السياسية، ما يبقيها أسيرة قيود إتفاق أوسلو وبرنامجه، وقيود مصالحها الفئوية، مصالح الفئات العليا من البيروقراطية الفلسطينية المندمجة بالكمبرادور، التي تدير شؤون السلطة، وتمتلك زمام القرار السياسي على رأس المؤسسة. «إن هذه الحالة توفر شروط تطويع الموقف الفلسطيني الرسمي للعودة إلى طاولة المفاوضات بسقف سياسي منخفض وخاصة إذا ما واصل مركز القرار الرسمي في إدارة الظهر للتقاهمات الوطنية ودخل من جديد في متاهة مفاوضات الإطار الإقليمي، مفاوضات تتعقد مع استمرار الإستيطان وبدون مرجعية سياسية وقانونية، مفاوضات مفتوحة

على زمن قد يطول، تتخللها تسويات إنتقالية»<sup>(١)</sup>.

■ إزاء هذا الواقع، لا بد من الإقرار أننا في زمن الزرع، ولسنا في زمن الحصاد. إن أي تفكير معاكس لهذه المعادلة أو من خارجها، إنما يعكس حالة من الوهم السياسي ليس إلا، فرع قرن من السياسة الفاشلة، أدت فيما أدت إليه إلى تبيد عديد المكاسب التي حققتها المسيرة الوطنية الفلسطينية تحت أقدام إتفاق أوسلو، وقاد الحالة الفلسطينية إلى مستويات شديدة الهبوط، وأفقد القضية الفلسطينية كثيراً من هيبتها وإهتمامها بعيون الحالة الشعبية العربية، وكبّل المؤسسة بسلسلة من القيود والإلتزامات. وبالتالي، فإن أي تفكير بالعودة إلى المفاوضات بالشروط الأميركية - الإسرائيلية، في ظل موازين القوى الحالية، وفي ظل سياسة التوحش التي تعتمدھا الإدارتان الأميركية والإسرائيلية، على خلفية حالة الإضطراب التي تعيشها المنطقة، والإنتشغال العربي عن القضية الفلسطينية، وإنحرافه نحو معادلات خاطئة تضع دولة إيران في مكان إسرائيل، كخطر مباشر على المصالح العربية.. في ظل هذا كله، معطوفاً على تفتتت الحالة الفلسطينية، يجعل من الذهاب إلى المفاوضات بالشروط إياها، مغامرة فاشلة على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية وتعريضها لمخاطر هي بغنى عنها. وبالتالي علينا أن نعيد التأكيد أننا في زمن الزرع، زمن النضال التراكمي في الميدان مترافقا مع إعادة الإعتبار للبرنامج الوطني، باعتباره هو الحل في مواجهة سياسات البدائل الفاشلة، التي طرحت في إطار ربع قرن من العبث السياسي، والتي كان هدفها الرئيس التثويش وقطع الطريق على البرنامج الوطني الفلسطيني، برنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والإستقلال الناجز ■

---

(١) بحسب «تقدير الموقف وإحتمالاته» - وثيقة داخلية صادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

(٣)

## في قضايا الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية

■ منذ حوالي عشر سنوات والحالة الفلسطينية تعاني وضعاً إنقسامياً، طرفاه حركتا حماس وفتح في صراع مفتوح على السلطة ومغانمها، وإن كان كلا الطرفين يحاولان في بعض المرات تغليف هذا الصراع بمسحة سياسية تبرر مواقف كل منهما من الإتفاقات العديدة التي تم التوصل إليها، إن في حوارات شاملة، أو ثنائية، بهدف إنهاء هذا الإنقسام التدميري والعبثي، والعودة إلى رحاب الوحدة الداخلية.

### ١- السمة الأساس للإنقسام مؤسسية تقود إلى إزدواج السلطة جغرافياً

■ بتقديرنا، إن الإنقسام، الذي خرج إلى العلانية يوم ٢٠٠٧/٦/١٧ حين حسمت حماس الخلافات باللجوء إلى العمل العسكري الذي أدمى أوضاعنا الوطنية، هو إنقسام يطال الوحدة الداخلية للمؤسسة، ما يضعنا أمام سلطتين «حاكمتين»، واحدة في رام الله، وأخرى في قطاع غزة. وحتى عندما تشكلت حكومة الوفاق الوطني (٢٠١٤)، والتي شاركت فيها حماس بوزيرين، بقي الإنقسام الإداري قائماً، حيث بقيت المؤسسات الرسمية في القطاع، خاضعة لسلطة حماس ونفوذها، خاصة بعد أن أدخلت الحركة الإسلامية على كل الوزارات والمؤسسات تغييرات وزرعت على رأسها وفي محطاتها الإدارية المختلفة، موظفيها ورجالها. وبالتالي بقيت حكومة رام الله عاجزة عن إدارة الشأن العام في القطاع. وقد تعمق الأمر مؤخراً،

حين شكلت قيادة حماس المنتخبة حديثاً، «لجنة إدارية» للإشراف على المؤسسات الرسمية، لتشكل بذلك المرجعية المعلنة (حكومة خفية) لوزارات السلطة في القطاع ومؤسساتها؛ وبالتالي فإن الحوارات، الوطنية الشاملة أو الثنائية، كما تؤكد محاضرها، إنصبت على وضع آليات إعادة توحيد المؤسسات وجمع شملها تحت إدارة رسمية واحدة، ولم تكن معنية بالدخول، كما تؤكد الوقائع، في الموضوعات السياسية.

في هذا السياق يمكن أن نُذكر أن المباحثات المطولة، التي دارت بين الرئيس محمود عباس، وبين إسماعيل هنية أول رئيس حكومتين (العاشرة والحادية عشرة) تشكلهما حركة حماس، والتي إمتدت أشهراً طويلة بعد التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني في ٢٦/٦/٢٠٠٦، إقتصرت على البحث في توزيع الوزارات والصلاحيات ورسم المرجعيات، ولم تتدخل في معالجة الشأن السياسي العام الذي، كما يبدو، وكما حرصت حماس أكثر من مرة على تأكيده، أنه لا يشكل عقبة في الوصول إلى إتفاق بينها وبين فتح، على تشكيل وتشكيلة الحكومات.

■ الوجه الآخر للمشهد يؤكد أن الإنقسام لم يمس بآثاره المدمرة الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني، في مناطق إنتشاره المختلفة. فالشعب بقي موحداً خلف م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد، (رغم كل ما يمكن أن يسجل على مؤسسات المنظمة، من ترهل وغياب وتراجع في الدور). ومازال الشعب الفلسطيني موحداً خلف برنامجه الوطني، برنامج الخلاص من الإحتلال والإستيطان، ومازال يحتضن المقاومة بكل أشكالها، بعد أن أثبتت له التجارب المرة، فشل مشروع أوسلو في الوصول إلى تسوية تضمن له الحد الأدنى من حقوقه الوطنية. ومازال الشعب الفلسطيني يتخذ موقفاً مبدئياً ضد الإنقسام، المؤسسي الإداري، والسياسي، وضد كل أشكال

الإقتتال، أياً كانت ذرائعه. وإذا كان البعض حاول في العام ٢٠٠٧ أن يروج للإقتتال الدموي بين أبناء الشعب الواحد، بذرائع مفبركة ثبت بطلانها، فإن تلك الدعوات سرعان ما تحطمت على صخرة وعي الشعب الفلسطيني وتمسكه بوحدته الوطنية، حتى أن الذين تقدموا الصفوف، في تلك الآونة، يقرعون طبول الفتنة الداخلية، وجدوا أنفسهم تحت ضغط الإرادة الشعبية الصلبة، وتحت ضغط إرادة الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني، مرغمين على تبني شعارات الوحدة الوطنية وشعارات إنهاء الإنقسام، وإستعادة الوحدة والمصالحة الداخلية.

## ٢- موقف الجبهة الديمقراطية: وحدة الحقوق ووحدة التمثيل

■ في هذا الميدان يحق للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن تعترز، بأنها إمتازت على الدوام بتمسكها بالوحدة الوطنية والداخلية، بل أنها رفعت هذه القضية الإستراتيجية إلى مرتبة القداسة الوطنية. فالوحدة الوطنية، كما تراها الجبهة، وكما تؤكد عليها وثائقها البرنامجية ومواقفها السياسية اليومية، هي وحدة الشعب في أماكن تواجهه كافة، بشرائحه الإجتماعية وإتجاهاته السياسية المختلفة، باعتبارها حاجة أساس وطنية، لا غنى عنها ولا بد منها في معركة الخلاص من الإحتلال والإستيطان، وتحقيق أهدافه الوطنية في العودة وتقرير المصير والإستقلال والسيادة. ووحدة الشعب تتمثل بشكل رئيسي في وحدة حقوقه الوطنية والقومية، فوحدة الحقوق هي التي تحد من تأثير ومفاعيل حالة الشتات التي يعيشها شعب فلسطين، وهي التي تعبيء طاقاته في النضال الوطني، وهي التي تصون شخصيته وهويته الوطنية، وتصون إنتماءه إلى قضيته، رغم تباين الظروف وتقلبها. لذلك إتخذت الجبهة الديمقراطية على الدوام مواقف مبدئية وصلبة لا

هوادة ولا تهاون فيها، في رفضها التنازل عن أي من مكونات البرنامج الوطني الفلسطيني، أو التنازل عن أي من الحقوق الوطنية والقومية، أو المقايضة بين حق وآخر، والتمسك بها كلها باعتبارها وحدة واحدة، لأن أي تنازل أو مقايضة، من شأنه شق وحدة الصف الوطني من خلال شق وحدة الشعب خلف برنامجه الوطني.

■ مما لا شك فيه، أن تجربة الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية مع مشروع أوسلو، كبديل للمشروع الوطني الفلسطيني، وكذلك تجربته مع المشاريع التي تناسلت من مشروع أوسلو، كخطة «خارطة الطريق»، و«الحل الإقتصادي»، وأشباح «حل الدولة الواحدة» (دولة الأبارتهايد)، إنما تشكل في مجموعها تجربة غنية، تؤكد أن وحدة الشعب من وحدة حقوقه الوطنية والقومية، وأن صون وحدة الشعب هي في صون وحدة حقوقه الوطنية والقومية، وأن البرنامج الوطني الفلسطيني، برنامج العودة وتقرير المصير والإستقلال الناجز والسيادة، هو الوحيد الذي صان هذه الوحدة، وأعاد صياغة الهوية والشخصية الوطنية لشعب فلسطين، بعد أن ألحقت بها النكبة الوطنية، والتشتت والتمزق الوطني والجغرافي، كوارث غير قليلة.

■ إلى جانب وحدة الحقوق، كعامل أساس لضمان وحدة الشعب، تنتصب ضرورة صون وحدة التمثيل، بما هي تكريس للوحدة الكيانية الوطنية، التي بدونها يصعب الظفر بـ «حق تقرير المصير». وفي ظل حالة الشتات الجغرافي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، تبرز بصورة صارخة الحاجة إلى وحدة التمثيل كمعادل سياسي ومعنوي لا يمكن التقليل من أهميته، خاصة في ظل تعقد القضية الفلسطينية وتشابكها كقضية وطنية مع أبعادها كقضية قومية في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي



الأشمل. من هنا تلعب م.ت.ف كـمـمـثـل شرعي ووحيد لشعب فلسطين، دوراً شديداً المركزي في صون وحدة هذا الشعب وحقه في تقرير المصير. وهذا ما يفسر الخلفية الحقيقية لطبيعة المعارك التي خاضتها الجبهة الديمقراطية على مدى تاريخها، لتكريس الموقع التمثيلي للمنظمة، ولصون هذا الموقع، والكفاح لأجل إستعادة وحدة المنظمة حين تعرضت للتشقق في منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وهذا ما يفسر، على سبيل المثال، دعوة الجبهة إلى كافة الأطراف الفلسطينية، للإنتماء إلى م.ت.ف، وتأكيدا في الوقت نفسه على ضرورة إصلاح أوضاع المنظمة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، لتكون إطاراً لوحدة وطنية أكثر رسوخاً، تقوم على مبدأ الإئتلاف الوطني، والشراكة الوطنية، بديلاً لسياسة التفرد والإستفراد بالقرار ■



(٤)

## مبادرات سياسية لم تثمر وأهمية الوحدة في الميدان

■ بعد أيام قليلة على الحسم العسكري في قطاع غزة وتكريس الإنقسام الداخلي، بادرت الجبهة الديمقراطية لتكون أول من طرح مبادرة وطنية لإنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية. ولا مبالغة في القول إن مبادرة الجبهة شكلت الأساس لسلسلة من المبادرات في الصف الوطني للغاية ذاتها، كما شكلت الأساس للتوافقات الوطنية التي توصلت إليها جولات الحوار الوطني في القاهرة للهدف ذاته.

ورغم الجهود المبذولة فلسطينياً وعربياً، على أكثر من صعيد، وفي عشرات الجولات، مازال الإنقسام على حاله، وقد أخذ يتعمق يوماً بعد يوم، لتكريس حالة سياسية ومؤسسية، على جانبي خط الإنقسام، تتعارض مصالحها مع العودة إلى المصالحة واستعادة الوحدة الداخلية. ويجب الإقرار أن الضغوط السياسية، إن على مستوى فصائل العمل الوطني، أو على المستوى الشعبي، التي تمارس على طرفي الإنقسام، مازالت أضعف من أن تعيدهما إلى صف الوحدة الداخلية، بكل ما يعنيه هذا الإنقسام من تشويه للنضال الوطني الفلسطيني، ومن أذى لمصالح شعب فلسطين، خاصة لسكان قطاع غزة، الذين يعيشون في حصار قاتل، وفي ظل أوضاع خدمتية وبيئية إقتصادية وإجتماعية شديدة الصعوبة والتعقيد. والكل يدرك أن لا حل لأزمات القطاع، بما فيه رفع الحصار، إلا في إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، الأمر الذي يضع القوى الفلسطينية كافة

أمام واجبها الوطني نحو شعبها، ويفترض، لا بل يملي مواصلة الجهود، والضغط، خاصة الشعبية منها، لوضع حد لهذه الحالة الشاذة التي تعيشها أوضاع مؤسسات السلطة الفلسطينية، ووضع حد لحالة الإحتراب العبثي بين حركتي فتح وحماس.

■ غير أن هذا الإستعصاء في إنهاء الإنقسام يجب، في الوقت نفسه، ألا يشكل مانعاً للوصول إلى حلول مؤقتة، يمكن أن تشكل، تمهيداً تراكمياً لإزالة العقبات الكبرى التي تحول دون الإنهاء الكامل للإنقسام. نرى في هذا السياق، وإنطلاقاً من تجارب شعبنا وحركتنا الوطنية الغنية، في النضال ضد الإحتلال والإستيطان، وفي معاركنا الإجتماعية، أن وحدة العمل في الميدان، أكانت موقعية أو عامة، حول قضايا إجتماعية أو وطنية..، من شأنها أن تشكل مدخلاً لحالة مؤقتة أو إنتقالية، كما من شأنها أن تقرب بين الأطراف المختلفة وأن تزيل بعض العوائق، وإن توفر فرصاً إضافية لخطوات لاحقة أكثر عمقاً وأبعد تأثيراً.

إن القضية الفلسطينية، بتعقيدها المعروفة حافلة بالملفات التي تشكل أساساً لوحدة ميدانية فاعلة، بدءاً بالعمل على تبنى إستراتيجية دفاعية لقطاع غزة، تحصن قدرته على الصمود وتعززها في مواجهة التهديدات والأعمال العدوانية الإسرائيلية، وصولاً إلى حل العديد من القضايا اليومية، الملحة والضرورية، والتي تتجاوز حدود الخلافات السياسية والإدارية، كالتوافق على إجراء إنتخابات محلية وبلدية في الضفة والقطاع، لما لهذه المؤسسات من دور في تنظيم صفوف المجتمع وتعزيز عناصر بناء مجتمع متماسك، أو التوافق على إنتخاب مجالس لطلبة الجامعات، والنقابات العمالية والمهنية وغيرها، بموجب نظام التمثيل النسبي الذي توافقت عليه القوى الفلسطينية في حوارات القاهرة..

إن مثل هذه الخطوات وغيرها، من شأنها أن تعزز الوعي الديمقراطي في الصف الوطني وفي صفوف الشعب، وأن تعزز من قدرته على تنظيم صفوفه، والتصدي لمشكلاته اليومية، ورفع كفاءته النضالية، ضد الإحتلال والإستيطان، وتعزيز قدرته، في السياق نفسه، في الضغط على طرفي الإنقسام، للإستجابة لضرورات المصالحة وإستعادة الوحدة الداخلية ■



(5)

## منظمة التحرير وصون وحدتها

■ لا نحتاج إلى جهد كبير لنؤكد أهمية الوحدة الوطنية وضرورتها النضالية في تجربة شديدة التعقيد، كالتجربة الفلسطينية. فحالة الشتات الجغرافي التي يعيشها شعب فلسطين والحدود بحدراتها الشاهقة (مادياً، قانونياً، سياسياً) التي ترتفع فاصلة بين مختلف تجمعاته، والتي تعيشها قواه السياسية، ومؤسساته ومنظماته الشعبية وغيرها، وكذلك التباين في الظروف السياسية الذي يلعب دوراً في التأثير، إيجاباً أو سلباً على قضيته الوطنية؛ جميعها إلى جانب عوامل أخرى، تلعب دوراً مركزياً في ضرورة صون الوحدة الوطنية لهذا الشعب، لسد الثغرات، وتقصير المسافات، وتجاوز الحدود، بآليات نضالية توحيدية، وبهدف صون وحدة الشعب ووحدة قواه السياسية ووحدة مصالحه، وحقوقه الوطنية والقومية. ومما لا شك فيه أن م.ت.ف كمؤسسة، وككيان سياسي، تلعب دوراً شديداً المركزية في صون وحدة هذا الشعب، وصون حقوقه ومصالحه.

### ١- مكانة منظمة التحرير ومخاطر إهتزاز شرعيتها

■ عندما نتكلم عن منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فنحن نؤشر إلى مكانتها السياسية والقانونية المعترف بها على أوسع نطاق، وهي المكانة الناجمة عن تلاقي فاندماج مركزها القانوني بصفتها التمثيلية للشعب وحركته الوطنية، باعتبارهما (أي المركز والصفة) بعدان لنفس الموضوع، أي الكيانية الوطنية التي تجسد وتحمل

على أكتافها مطلب «حق تقرير المصير» لشعب فلسطين.

من هنا حرصنا الدائم على الدفاع عن مكانة م.ت.ف مهما تشرذمت مكوناتها وترهلت مؤسساتها وتداعت علاقاتها الداخلية، مع الإحتفاظ بحقنا (الذي هو واجب في هذا السياق) في المطالبة والنضال من أجل منظمة التحرير الإئتلافية الديمقراطية ببرنامجها الوطني الجامع، من خلال الإصلاح الديمقراطي لهياكلها والتصويب السياسي لأدائها.

على هذه القاعدة، لا ننظر بعين الإرتياح إلى تلك الصياغات الفضفاضة التي تتلم مكانة م.ت.ف عندما تكتفي بتعريفها ك «إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه..»، وإن إستكملت بمطلب حق نبتناه بلا تردد: «.. مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وبما يحافظ على الحقوق الوطنية» (الفقرة ٢٧ من الوثيقة السياسية الصادرة عن حركة حماس كما تم تداولها علناً في نيسان/ ابريل ٢٠١٧).

إن تعريفاً من هذا القبيل ينال من المكانة القانونية والسياسية التمثيلية لمنظمة التحرير لا يخدم العمل الوطني ولا يقبل المنظمة من عثرتها، كما أنه لا يساهم في حل مشكلة حركة حماس العالقة ومعها عموم الحركة الوطنية، في مسننات الإملاءات المتبادلة بين قطبي الإنقسام في الساحة، والتي لا خروج منها سوى بعقد «تسوية تاريخية» تقوم على إبداء حركة حماس إستعدادها الفعلي للتخلي عن سيطرتها المنفردة على قطاع غزة، مقابل تخلي حركة فتح الفعلي عن أفرادها بمقاليد النظام السياسي الفلسطيني (سلطة ومنظمة). إن سعي حماس لنيل الإعتراف الرسمي والعملية بالمكانة



التي تعود لها في الحالة الفلسطينية أمر مشروع تماماً، وهي - بالنتيجة - ستعال هذه المكانة مهما تعقدت وتعرجت مسارات الصراع مع فتح. من هنا تكمن كل المصلحة في تجنب صياغة تعريفات تعكس مواقف ستكون حماس مضطرة لإعادة النظر فيها، ما أن تحتل موقعها الطبيعي في منظمة التحرير.

■ إن مكانة منظمة التحرير تشكل معطى ثابتاً رغم الضعف الذي يعترى مؤسساتها، من هنا فإن عمق هذا الثبات وتماسكه رهن بالدور الذي تلعبه مؤسسات المنظمة في تمثين وحدة الشعب وتعميقها، من خلال برامجها السياسية والإجتماعية، ونشاطيتها الدبلوماسية وغيرها. إن المنظمة تستمد شرعيتها، على الدوام، من إعراف شعب فلسطين ومكونات حركتها الوطنية، بأنها الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب. وبالتالي إن ما يجب تأكيده هنا أن صون هذا الإعراف هو في الأساس عملية نضالية، في إطار رسم البرامج والخطط وآليات التنفيذ التي تضمن صون هذا الإعراف وتعميقه.

من آليات الحفاظ على هذا الإعراف وتعميقه هو صون الشق القانوني لهذا التمثيل، بما يؤكد شرعيته. ونقصد بالشق القانوني أن تقوم مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية، أي بالإنخاب الحر والنزيه والشفاف، وفق نظام التمثيل النسبي، بدءاً من المجلس الوطني الفلسطيني، الهيئة التشريعية العليا في المنظمة، مروراً بلجان المجلس ذات الإختصاص، ومن ضمنها اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني. وما ينطبق على المجلس الوطني يفترض أن ينطبق على الإتحادات الشعبية والمؤسسات النقابية، بما يكرس، عملياً، القول بأن كل فلسطيني هو عضو في م.ت.ف من خلال إنتمائه السياسي أو النقابي أو غيره. ويفقد ما تصان

هذه العملية الديمقراطية وفق آليات إنتخابية دورية، على المستويات كافة، بالقدر ذاته يتعمق الموقع التمثيلي لمنظمة التحرير ومؤسساتها، ويأخذ هذا التمثيل بعده القانوني، غير القابل للتشكيك. وبالمقابل، بقدر ما يتم تعطيل هذه الآليات بقدر ما نفسح في المجال لدعوات التشكيك في صدقية هذا التمثيل وفعاليتته، وصولاً إلى التشكيك في المنظمة كإطار جامع، سيما عندما تخرج السياسة الرسمية المعيقة عن خط التوافق والإئتلاف الوطني، وعن خط الشراكة الوطنية التي تتطلبها الظروف الإجتماعية والنضالية للشعب الفلسطيني في ظل تشنثته الجغرافي والسياسي، فضلاً عن البرنامج الوطني المشترك.

## ٢- تجربة تعددية غنية لا مكان فيها لما يسمى بـ«الحزب القائد»

■ تتميز حركة التحرر الوطني الفلسطينية أنها تقوم على مبدأ التعددية والتكافؤ في العلاقات الداخلية، ولم تعرف، ولم تخض أصلاً ما يسمى بتجربة «الحزب القائد» أو «الحزب الرائد». فالتجربة الفلسطينية تختلف كثيراً عن تجربة جنوب إفريقيا حيث كان حزب المؤتمر هو الحزب القائد للحركة الوطنية الإفريقية الجنوبية؛ وعن الجزائر، حيث كانت جبهة التحرير الوطني الجزائرية هي الحزب القائد لعموم الحركة الوطنية الجزائرية وعموم الشعب الجزائري، وكذلك يمكن القول عن تجربتي فيتنام الشمالية، في نضالها للتحرر من الإستعمار الفرنسي، أو الجنوبية للتحرر من الإستعمار الأميركي وإسقاط أنظمة الفساد والتبعية.

حركة التحرر الوطني الفلسطينية حركة تعددية، بحكم تعدد فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وتعدد برامجها، وبحكم حالة الشتات الجغرافي الذي تعيشه الحالة الفلسطينية. وهذه التعددية وضعت لنفسها، عبر التجربة

الطويلة آليات لإدارة علاقاتها البيئية، وعلاقتها مع الشارع الفلسطيني، بتلاونه السياسية والاجتماعية، وتأثيرات الجغرافيا السياسية على ظروفه السياسية والمعيشية.

قامت هذه التجربة على مبدأ التكافؤ في العلاقات الداخلية، في إطار إئتلافي وطني، شكلت م.ت.ف ومؤسساتها الحاضنة لهذا الإطار الجبهوي؛ وبحيث بات من الطبيعي أن تتمثل في هذه المؤسسات، فصائل العمل الوطني كافة والإتحادات المهنية والشعبية، والمؤسسات المختصة، وكذلك الشخصيات الوطنية المستقلة، بما يوفر شكلاً معيناً، يضمن صون هذه التعددية، ويضمن مبدأ التكافؤ في التمثيل على قاعدة تحترم - في الوقت نفسه - تباين النفوذ السياسي والاجتماعي إنطلاقاً من الحجم والدور والفعالية. لقد غلبت على هذه التجربة لفترة طويلة آليات الكوتا، قبل أن تتقدم آلية الانتخابات الديمقراطية التي لم تفرض نفسها بعد تماماً في حيز التطبيق العملي، وإن اتسعت دائرة المقتنعين بمزاياها، فضلاً عن ضرورتها.

إن تثبيت هذا الخط في إجترح الصيغ القيادية الجبهوية القائمة على التعددية والتكافؤ، وبصرف النظر عن أي من الآليتين تنتجها (مع تفضيلنا بالطبع لآلية الانتخابات الديمقراطية بنظام التمثيل النسبي) هي التي تضمن شمولية التمثيل الوطني في مختلف الهيئات والمؤسسات، التي تُبنى عليها بالأساس شرعية منظمة التحرير، فضلاً عن تعزيزها لروح الشراكة الوطنية ولقاعدة الإئتلاف السياسي القائم على إحترام البرامج وقرارات الإجماع الوطني.

### ٣- حماية الموقع المرجعي لمنظمة التحرير

■ لعل واحدة من المحطات الرئيسية التي تشير إلى طرح الموقع

المرجعي لمنظمة التحرير على بساط البحث، كما حصل مؤخراً، إنما تتمثل بانعقاد مؤتمر إسطنبول (٢٥-٢٦/٢/٢٠١٧) بتدبير من حركة حماس. حملت هذه الفعالية عنوان «المؤتمر الشعبي لفلسطيني الشتات»، ورفعت شعار «مشروعنا الوطني طريق عودتنا»، مستقطبة صفاً عريضاً من الكفاءات الفلسطينية لا يقل عن خمسة آلاف من أربع جهات الأرض، ومن مشارب سياسية مختلفة، من بينهم قطاعات محسوبة على فصائل م.ت.ف، وشخصيات تاريخية مؤسدة في المنظمة.

ويمكن القول إن هذا المؤتمر شكل وقفة إحتجاج وصرخة لمن لم يفقد بعد حاسة السمع على مدى تمادي القيادة السياسية الرسمية وفي إمتدادها م.ت.ف بمؤسساتها، في تجاهل الخارج الفلسطيني الذي بات يختزل عملياً بسفارات دولة فلسطين وبعثاتها الدبلوماسية وشبكة العلاقات السياسية الرسمية بغالبها.

■ لا تطرح منظمة التحرير في واقعها الراهن، على الخارج الفلسطيني برنامجاً للعمل يعبيء طاقاته من موقع المشاركة الفعلية في المعركة الوطنية الكبرى الناشبة ضد الإحتلال بمختلف تجلياته، ومنها: موضوع الإستييطان، والجدار، والأسرى، والإنتهاك المتواصل لإتفاقية جنيف الرابعة، والإعتداءات الواسعة على القطاع، والقمع الدموي في الضفة، والإستعمار الإقتصادي والإستييطان وكيفية مواجهته بالمقاطعة الإقتصادية والسياسية والأكاديمية الخ.. وفي كل هذا، فإن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير تركز إلى نشاطات تقوم على مبادرات فصائل من أنشطها في إطار م.ت.ف. معظم منظمات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المتواجدة بثقل في معظم بلدان المهاجر، ومنظمات حركة حماس من خارج إطار المنظمة التي تتمتع بفعالية عالية، وإن إفتقدت برنامجياً إلى محاور عمل ملموسة مشتقة

من العناوين الرئيسية لبرنامج مواجهة الإحتلال، وركزت بالمقابل على جوانب العمل الدعوي والثقافي المتسق معه.

■ صرخة الشتات لا تقتصر على ما سبق، بل تتطرق أيضاً من واقع تجاهل القيادة الرسمية لمنظمة التحرير لمحورية النضال في إطار حركة اللاجئين المتعاظمة إنتشاراً من أجل حق العودة إلى الديار، حيث لا يخفى على أحد مدى تراجع هذا الموضوع الرئيسي من برنامج العمل الوطني التحرري من جدول إهتمامات القيادة الرسمية في ضوء عملية أوصلو ونوعية الأداء السياسي الرسمي الفلسطيني في هذا المضمار.

وإذا كان الرئيس الراحل ياسر عرفات، قد بقي حتى اللحظة الأخيرة يداري هذه السياسة بتلاوين من تصريحاته المعروفة، وإذا كانت شخصيته التاريخية قد لعبت دوراً في الحفاظ على روابط المنظمة مع الشتات، فإن السياسة الرسمية التي إتبعته بعد رحيله أوضحت بما لا يدعو للشك، أن القيادة الرسمية لا تتردد في المناقصة على حق العودة إلى الديار والممتلكات. لقد عكست هذه السياسة نفسها تجاهلاً تاماً للحالة الشعبية الفلسطينية في الشتات. فلا دور لدوائر م.ت.ف، خاصة دائرة شؤون اللاجئين، وهناك تغييب مقصود لدور الإتحادات الشعبية والمهنية وإتحادات الجاليات، في ظل نزوع فاقع لدى بعض السفارات الفلسطينية للهيمنة عليها وفرض وصايتها عليها، وإبقائها تحت سقف سياسي مرسوم مسبقاً لا يتجاوز في مواقفه السياسية التي تتبعها، بل وتفرضها، القيادة الرسمية في رام الله.

■ مؤتمر إسطنبول لم يقف عند حدود الإنعقاد، أو إصدار بيان، بل أطلق عنواناً لنشاط مأمس بمحاور عمل مستمدة من البرنامج الوطني.

وفي ضوء إنخراطه الجدي في المهام المشتقة سيتحدد مآله، كما سيرسم الفارق بينه وبين أي فعالية مؤتمرية أخرى ينتهي دورها بإصدار بيانها الختامي، أو في أفضل الأحوال تتوظف أدائياً بتموضع دورها في إمتداد وتحت مظلة الجهة الحزبية التي بادرت إليها أو أمّنتها لوجستياً، خاصة إذا ما راودها «طموح» لعب دور إحدى مرجعيات الحركة الفلسطينية في الشتات بالتوازي مع الدور المفترض لمؤسسات منظمة التحرير.

وفي كل الأحوال نأمل أن يشكل نجاح مؤتمر إسطنبول حافزاً للقيادة الرسمية في المنظمة، كي تسارع إلى التعاطي السياسي، المؤسسي، البرنامجي مع الخارج الفلسطيني، وبأفق وطني رحب يتسع لجميع مكوناته ويستوعب جميع طاقاته. وفي السياق من المفيد التذكير أن المرجعية الوطنية ليست مُطوّبة على مدى الزمن لمن يحمل الكوشان، بل على من يفعل في الميدان ■

(٦)

## أمام مفترق طرق

■ تعيش الحالة الفلسطينية لحظات سياسية تاريخية فاصلة. فمشروع أوسلو كان قد وصل عملياً إلى نهايته الفاشلة بعد إنهاء مفاوضات كمب ديفيد (تموز/ يوليو ٢٠٠٠). وبالتالي ما نحن بصده الآن هو حصيلة ربع قرن من المفاوضات العبثية التي كرّست الإحتلال «شريكاً» مزعوماً في عملية سلام لا أفق لها، ولا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية والقومية، بقدر ما شكلت غطاءً لعمليات إستيطان سطت على مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة ونجحت في تهويد أحياء عديدة من مدينة القدس. وتوالى العمليات التنازلية من قبل المفاوض الفلسطيني، بما فيها التفریط بعناصر القوة الذاتية والموضوعية، وتقويت العديد من الفرص، إلى جانب إتباع سياسة إقتصادية إجتماعية أدت إلى تدمير ما تبقى من الإقتصاد الوطني الفلسطيني وعمّقت إلحاق المناطق المحتلة بالإقتصاد الإسرائيلي؛ كذلك كبّلت هذه المناطق بالتزامات جائرة في إطار منظومة أمنية إسرائيلية تقوم على البطش والتتكيل والقتل بدم بارد، وفرض العقوبات الجماعية، والإعتقال العشوائي وزج الرجال والنساء والأطفال في السجون.

■ الحالة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية في ظل السياسة الإنحدارية لمشروع أوسلو، قادت - حسب القول الشائع - إلى مشهد سوربالي: «إحتلال بلا كلفة، وسلطة بلا سلطة، ورئاسة بلا ولاية»،

وإلى تكريس الإحتلال أمراً واقعاً، وإلى قيام شريحة إجتماعية فلسطينية، باتت تتسم بدرجة معينة من الثبات والإستقرار والوعي لذاتها، شريحة ترى تحقيق مصالحها في عدم المساس بالتركيبة القائمة. وهذا ما يفسر إصرارها على التمسك بالمفاوضات، التي تحولت إلى مبدأ ناظم للحياة، خياراً وحيداً للوصول إلى تسوية مع الإحتلال لإدراكها أن البديل، المتمثل بالمقاومة الشعبية، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة، بما ذلك وقف التنسيق الأمني، والشروع بخطوات المقاطعة المتدرجة للإقتصاد الإسرائيلي، وتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، من شأنه أن يمس مصالحها، وأن يضعف دورها القيادي، وأن يفتح الباب لصيغة قيادية جديدة ذات آليات مختلفة، ترسم لنفسها إطاراً جديداً للعلاقة مع الإحتلال من جهة، ومع الحالة الشعبية الفلسطينية من جهة أخرى.

■ السياسة المعتمدة حالياً من شأنها أن تضعف وحدة الشعب الفلسطيني، وكما تضعف الإطار الإئتلافي لقواه السياسية، ولا بديل لهذه السياسة سوى بالعودة إلى البرنامج الوطني الفلسطيني، البرنامج الذي توافقت عليه فصائل م.ت.ف، وأعدت التأكيد عليه بالإجماع القوى الفلسطينية كلها بما فيها فعاليات المجتمع المدني، والشخصيات المستقلة، في وثيقة الوفاق الوطني في ٢٦/٦/٢٠٠٦. كذلك بلورت بعض عناوينه وخططه، قرارات المجلس المركزي في دورة آذار (مارس) ٢٠١٥.

فالبرنامج الوطني هو الذي يصون الحقوق القومية والوطنية للشعب الفلسطيني، وهو الذي يضمن وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة حقوقه، فوحدة الشعب من وحدة حقوقه، وصون وحدة الشعب يكون بصون وحدة حقوقه. والوحدة الوطنية الحقيقية هي التي تفتح الطريق أمام دحر الإحتلال، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود ٤



حزيران (يونيو) ٦٧، وهو الطريق لضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨؛ البرنامج الوطني الجامع هو البرنامج الذي يعتمد الأساليب الكفاحية المتعددة في مقاومة المشروع الصهيوني في الميدان، وفي كافة الميادين الأخرى السياسية والإعلامية والدبلوماسية والثقافية والإقتصادية والأخلاقية وغيرها؛ وهو البرنامج الذي يستنزف المشروع الصهيوني في جولات الصراع المتواصل حتى الظفر بالحل الناجز للقضية الوطنية الفلسطينية وإنهاء هذا المشروع. وهو أخيراً، وليس آخراً، الذي يعيد صياغة التحالفات الطبقية في الحالة الفلسطينية بما يعزز دور «الكتلة التاريخية» التي تضم قوى الشعب العامل، بما فيه بقايا البورجوازية الوطنية، تلك القوى ذات المصلحة الأكيدة في التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية، دولة المواطنين القائمة على المساواة والحرية والعدالة الإجتماعية، وإن تعزيز دور هذه الكتلة هو الذي يقود إلى الحد من تأثير الفئات البيروقراطية العليا المندمجة بالكوميرادور، أي تلك الشرائح الأنانية الضيقة النازعة إلى الهيمنة على مقدّرات القضية الوطنية ومستقبلها، وبما يؤدي إلى إعادة القرار الوطني إلى مساره السليم ■

٢٠١٧/٤/١٤



## إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١ - قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين.
- ٢ - جدار الضم والفصل العنصري.
- ٣ - الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت.
- ٤ - قراءة في الحكومات الفلسطينية.
- ٥ - اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة.
- ٦ - فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢ .
- ٧ - المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤.
- ٨ - في حال الدولة المدنية.
- ٩ - الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للمواعة والتوطين.
- ١٠ - الإنتفاضة الثانية.. والبنديقية.
- ١١ - الإستيطان في قرارات مجلس الأمن.
- ١٢ - القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..

